

دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية في تحقيق التنمية الإنسانية وإنتاج مجتمع المعرفة

المجتمع المدني في الدول العربية مثالا

منال صالح قادري

باحثة علم اجتماع-جامعة تونس

Kadri.manel@hotmail.fr

المستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى الكشف عن دور المجتمع المدني (منظمات أو جمعيات) -باعتباره أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية- في تحقيق التنمية الإنسانية، وذلك في بعض الدول العربية. كما ستسلط الضوء على ماهية المجتمع المدني وأهم مظاهر تدخله في إنتاج مجتمع المعرفة كأحد أعمدة التنمية الإنسانية والتنمية الشاملة. وسيتم إتباع المنهج الكيفي باستخدام تقنية المقابلة الموجهة بدليل عبر تقنية الزووم، ليتم التواصل مع الناشطين في المجتمع المدني بأكبر عدد ممكن من الدول العربية. وعليه سيتم الوصول في نهاية البحث إلى عرض أهم نتائج العمل الميداني ذات الصلة بدور ومكانة المجتمع المدني ومكانته في إقرار تنمية مجتمعية-إنسانية شاملة وإنتاج مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة وبضرورة الالتزام باستراتيجيات عمل تعزز وجود المجتمع المدني كقوة تشخيص واقتراح ومتابعة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية الإنسانية، مجتمع المعرفة.

Abstract

The research paper aims to reveal the role of civil society (organizations or associations) - as one of the institutions of socialization - in achieving human development, in some Arab countries. It will also shed light on the nature of civil society and the most important manifestations of its interference in the production of the knowledge society as one of the pillars of human development and comprehensive development.

The qualitative approach will be followed using the guided interview technique via the zoom technology, in order to communicate with civil society activists in the largest possible number of Arab countries.

Therefore, at the end of the research, the most important results of the field work will be presented, related to the role and status of civil society in approving comprehensive societal-human development and the production of the information society or the knowledge society, and the necessity of adhering to action strategies that enhance the presence of civil society as a force for diagnosis, suggestion and follow-up.

Key words: civil society, human development, knowledge society.

المقدمة

إنّ التنمية لا تقاس فقط بالكم وإنّما أيضا بنوعية الحياة التي يعيشها الإنسان بغضّ النظر عن نوعية الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو العمر، هي عملية تمكين الإنسان بصفة عامّة، من تحقيق إنسانيته.

ذلك أنّ الإنسان ليس معطى أو حقيقة ثابتة، إنّما هو حالة وصبيرة، هو مكيف ومتكيف، منتج ومستهلك، ذكر وأنثى. هي-التنمية- التي تشمل قدرة الأفراد، نساء ورجالا، على التمتع بحقوقهم وممارسة واجباتهم على حدّ السواء دون فروقات مجتمعية، وعلى الوصول إلى المصادر (المعلومات والمعرفة والموارد المالية والبشرية) والتحكّم بها على حدّ السواء أيضا.

كما أنّ هناك علاقة ترابط وثيقة بين التنشئة الاجتماعية بأغلب مؤسساتها وتنمية الذات البشرية، تنمية شاملة وثابتة، على اعتبار أنّ هذه الأخيرة هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية للإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته المهنية والأكاديمية، وإطلاق لقدراته للعمل البناء الإيجابي، وهي اكتشاف لموارد المجتمع بشتى أنواعها، وتنميتها والاستعمال الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المتواصل للفرد وللمجموعة ككل.

وفي بحثنا هذا سنركز على المجتمع المدني، كأحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اعتبار أنها -التنشئة الاجتماعية- تشكيل الكائن البيولوجي وتحويله إلى كائن اجتماعي، وهي عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية، تصبح هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد داخل مجتمعه أو بيئته المجتمعية الضيقة. والتنشئة الاجتماعية ليست إلا عملية ضبط وتكيف اجتماعي. إنها بالتحديد ذلك الشيء الذي يُميز الإنسان عن الحيوان، ويجعله ناجحاً أو فاشلاً، صالحاً أو مجرماً، أميناً أو خائناً، فالتنشئة الاجتماعية تكسب الإنسان إنسانيته.

وقد شهدت البلدان العربية عبر تاريخها الطويل تطورات متلاحقة وتحولات كبيرة خاصة في طرق وأساليب الحياة ومعيشة الفرد والمجموعات البشرية، بحيث استجّدت لديها احتياجات عديدة ومتنوعة بعد أن كانت تعتمد على الزراعة لمدة من الزمن حتى حدثت الثورة الصناعية لتلبي لها احتياجاتها المستجدة وتغيّر بشكل جوهري أنماط حياتها، ثم ما لبثت المجتمعات وخاصة المتطورة اقتصادياً أن تطوي صفحة العصر الصناعي لتفتح صفحة جديدة لعصر المعرفة الذي تعيشه اليوم، وقد أحدثت هذه الثورة نقلة هائلة في حياة الإنسان وغيّرت الكثير من مفاهيمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية أيضاً، ومازالت هذه الثورة منتشرة وقوية بعد أن أخذ المجتمع الصناعي يتخلّى عن مكانه لمجتمع جديد يعمل غالبية أفراده في إنتاج المعرفة أكثر من إنتاج البضائع والسلع، أو بالتساوي حتى لا نبالغ.

كما وقد أدى التطور المتسارع في مجالات التكنولوجيا والإعلام والصناعة والمعرفة إلى الدخول في مجتمع المعرفة، الذي أصبحت فيه المعرفة وإنتاجها وتوظيفها عناصر أساسية لتحقيق أي تنمية اقتصادية وبشرية - إنسانية. والمجتمعات العربية تسعى بدورها إلى الانخراط في مجتمع المعرفة الذي أصبح بالنسبة لها رهان مستقبلي، مع أنّ هناك الكثير من التحديات التي تواجه هذا الرهان، والتي يتمّ العمل على تذليلها بتشابك الآراء والأفكار بين القطاعات الثلاث: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

فنموذج مجتمع المعرفة له انعكاس مباشر على نمط التفكير والعيش سويًا داخل مجتمعات ديناميكية، تتباين فيها الآراء والمعتقدات، لكن تجمع بين أفرادها قيم فعّالة تسهم في تطوير المجتمع وفي ازدهار القدرات الذاتية لكل مواطن، وبالتالي تتحقق التنمية المنشودة على كل الأصعدة.

بمعنى قد يؤدي عدم توزيع وإتاحة وتقاسم المعرفة بشكل متساو إلى إعاقة التنمية بمختلف مستوياتها، إذ من المهم أن ندرك أهمية وجود المعرفة وبناءها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع. فمن أجل تحقيق المزيد من التطور المعرفي ومن أجل بناء المجتمع يجب أن تظلّ المعرفة حرة ومجانية، إذ أنّ المعلوماتية والتقنية العالية هي أساس ذلك المجتمع.

ولئن اعتبرت المعرفة هي القوة الناعمة لإنجاز القفزات النوعية في سلم الأمم، فهي رافعة للتقدم والازدهار على أصعدة عدة. وبذلك، تتسابق الدول على إرساء الأسس المتينة لمجتمع المعرفة، المجتمع القادر على توظيف العلم لاتخاذ القرارات وتحقيق الغايات، عبر تعزيز الابتكار والإنتاج، والذي يحسن تطوير كفاءات الفاعل البشري، في سبيل التنمية الإنسانية الشاملة. إنه المجتمع الذي يشحذ القوة، ويملك كل المقومات لمواجهة العقبات الناجمة عن الإرث التاريخي والواقع الجغرافي.

إشكالية البحث:

للمجتمع المدني -كقوة ثالثة إلى جانب القطاع العام والخاص- الدور الحاسم في تحقيق التنمية على عدّة مستويات مجتمعية، وكذلك له دور فعّال في إنتاج مجتمع المعرفة وخلق الصلة بينه والتنمية الإنسانية، وكذلك إيجاد همزة الوصل بينه وبين الأفراد كذوات تتفاعل وديناميكية المجتمع. وفي هذا السياق تناول البحث الإشكالية التالية:

إلى أيّ مدى يصحّ القول بأنّ للمجتمع المدني في الدول العربية دور مهمّ في تحقيق تنمية

إنسانية-مجتمعية واعتباره أحد أعمدة إنتاج مجتمع المعرفة ؟

بمعنى أين نحن من تنمية إنسانية شاملة؟

وأين نحن من مجتمع المعرفة؟

محاولة منا لتفكيك سؤال الإشكالية هذا تقوم دراستنا على فرضيتين أساسيتين، بحيث تمثلت الفرضية الأولى في: أنّ للمجتمع المدني (جمعيات أو منظمات) دور وأثر في تحقيق التنمية الإنسانية- المجتمعية وعلى توعية أفراد المجتمع وتأطيرهم. في حين تمثلت الفرضية الثانية في: وجود علاقة وثيقة بين قوة المجتمع المدني وفاعليته على كل المستويات وإنتاج مجتمع المعرفة والمعلومات.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الكيفي للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع المدروس، بحيث تمّ استخدام تقنية الملاحظة المباشرة باعتبار الباحثة ناشطة بالمجتمع المدني على مستوى وطني-الجمهورية التونسية- وأيضاً على مستوى دولي، وأيضاً باعتبار مهامها المجتمعية في أكثر من منظمة دولية. وكذلك اعتمدنا تقنية المقابلة الموجهة بدليل، بحيث تمّ إجراء مقابلات مع بعض الناشطين في المجتمع المدني في أكثر من دولة عربية، بمعنى أن اختيار العينة كان بصفة قصديه، وذلك بمراعاة عدّة متغيرات بما فيها الجنس والسّن والمستوى التعليمي وأهداف الجمعية والدولة (حسب تجاوب بعض الناشطين مع البحث)، كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه المقابلات تمّت عبر تطبيق الزووم، بالتواصل عن بعد مع المبحوثين، على اعتبار أنّ المبحوثين ينتمون إلى أكثر من دولة ونظراً لبعدهم على الباحثة وصعوبة اللقاء بهم وجاهياً، لذلك تمّ اعتماد تقنية الزووم بمقابلات يتم الترتيب لها مسبقاً مع المبحوث، ويتم اختيار اليوم والوقت الذي يناسبه.

الدراسات السابقة:

أجريت دراسات عديدة حول مسألة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية-بما في ذلك المجتمع المدني- في تحقيق التنمية الإنسانية وإنتاج مجتمع المعرفة. حيث قمنا بمراجعة العديد من هذه الدراسات بهدف الحصول على رؤية علمية واضحة ودرجة مقبولة من الصدق والموضوعية عن مشكلة البحث، ولنبدأ ممّا وصل إليه الآخرون.

حيث نجد الدراسة الأولى من إعداد الباحث زدام يوسف، بعنوان "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية، مقارنة ثقافية"، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، فرع العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ديسمبر 2008، والتي تناولت العديد من المسائل منها ماهية المجتمع المدني وخصائصه وأيضاً ماهية التنمية الإنسانية، كذلك تمّ التطرّق إلى واقع المجتمع المدني في ظلّ المنظومة القيمية، بالإضافة إلى التعمّق في أهمّ المداخل الممكنة للمجتمع المدني للمساهمة في التنمية الإنسانية.

هذا العمل يعتبر جزء من بحثنا، حيث يتم التلاقي في طرح ماهية المجتمع المدني والتنمية الإنسانية والتعمّق في مسألة التأثير والتأثير بينهما، على إعتبار أنّ للمجتمع المدني دور مهمّ في تحقيق التنمية الإنسانية في مجتمعاتنا العربية. إلا أنّ نقاط الاختلاف تكمن في أنّ دراستنا تطرح بعمق مسألة دور المجتمع المدني (جمعيات ومنظمات)، مع الخوض في تفاصيل المشاركة المجتمعية للفاعل الاجتماعي كذات مبادرة ووقفاً على الملامح المجتمعية الحديثة التي تعدّ وسيلة لتحقيق التنمية الإنسانية، وأيضاً لإنتاج مجتمع المعرفة.

أما الدراسة الثانية فهي لـ: الطاهر بن قيزة بعنوان "مجتمع المعرفة والمواطنة"، بيبيلوس 2017، بحيث تناول هذا الكتاب إشكالية العلاقة بين مجتمع المعرفة المنتج لقيم التواصل والتفاهم والالتسام، والمواطنة بما هي الغاية القصوى والهدف الأساسي الذي من أجله تعمل المؤسسات المعرفية والإنسانية. فالعمل المواطني، الذي يؤكد من خلاله الفرد على انخراطه في سلم القيم الإيتيقية التي ترسخ حقوق الإنسان، وتمنح كل فرد شرعية ممارسة حقه في الفعل الاجتماعي والسياسي، إنما هو أهم مؤشر على تقدم المجتمعات أو تخلفها.

وقداهتمت هذه الدراسة بدلالات الثورة الرقمية باعتبارها تحوّلًا جذريًا لا يقل قيمة عن التحوّل الذي عاشته الإنسانية مع ظهور الزراعة ولا عن التحوّل الذي عرفته مع حقبة التصنيع. اهتمت أيضاً بأهمية مجتمع المعرفة الذي ما كان ليظهر لو لم يستوعب المجتمع التحوّلات العمليّة المتكررة، خاصة منها تلك التي حدثت في بداية القرن العشرين، والتي شهدت تطوّرًا نوعيًا في مجال علاقة العلم بالتكنولوجيا، وفي تقاطع مجالات عمليّة كانت مستقلة فأصبحت مترابطة. كما تم طرح أيضاً

علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، وهي علاقة تفترض التمييز بين المجتمع المدني والدولة، مما يطرح عديد المشاكل المتعلقة بتعريف المفهوم، ومدى علاقته بالفعل المواطني.

تلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في الاهتمام بمسألة مجتمع المعرفة والمعلومات والدور المهمّ والمؤثر للمجتمع المدني. أمّا نقاط الاختلاف، فتكمن أساساً في أنّ دراستنا تسلط الضوء على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية وإنتاج مجتمع المعرفة، بمعنى دراستنا اتّبعنا آثار المجتمع المدني ببعض البلدان العربية، وبالتركيز على بعض الجمعيات، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات.

وعليه فقد حاولنا في بحثنا هذا فهم ماهية وخصائص المجتمع المدني وتحليلها، مع التركيز على دوره ومكانته في تحقيق التنمية الإنسانية وما له من أثر على الوجود البشري ومعاودة جهود الدولة في بلداننا العربية، كما دوره في إنتاج مجتمع المعرفة. حيث تمّ الوقوف على ماهية مجتمع المعرفة، وأهم خصائصه في علاقة بما هو مجتمعي إنساني وعلائقي، ودور المجتمع المدني في ذلك.

قسّمنا العمل إلى ثلاث مباحث، فأتى المبحث الأول على المجتمع المدني: الماهية والخصائص والوظائف. في حين تناول المبحث الثاني المجتمع المدني والتنمية الإنسانية: علاقة تأثير وتأثر. أمّا المبحث الثالث والأخير فقد سلط الضوء على المجتمع المدني ومجتمع المعرفة: ارتباط وعلاقة جدلية.

ليخلص البحث إلى جملة من التوصيات الواجب إتباعها لتحقيق تنمية إنسانية شاملة داخل مجتمعاتنا العربية، لأنّ التنمية المجتمعية عامّة والبشريّة-الإنسانية خاصّة تبقى رهينة مشاركة وتمثليّة فعلية في الاهتمام بالشأن العام سياسياً أو مجتمعيّاً. وإن دلّ ذلك على شيء، فهو دلالة على ضرورة وجود ترسانة من القوانين والتشريعات التي تتسلّح بها كل دولة من جهة وعن ثقافة وعقليّة تقول بتشريك وتفعيل دور الجمعيات، كضرورة حيائيّة لتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة، وأيضاً تحقيق التنمية الإنسانية ومن ثمّة إنتاج مجتمع المعرفة والمعلومات، وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: المجتمع المدني: الماهية، الخصائص والوظائف

1. ماهية المجتمع المدني

حظي مفهوم "المجتمع المدني" باهتمام واسع ضمن أدبيات علم الاجتماع والعلوم السياسية، وقد تعددت التعريفات التي ظهرت له، والتي تعكس تعدد مواقع الرؤية تجاهه، وعلى الرغم من تلك الأهمية التي حظي بها هذا المصطلح إلا أنّ البعض يرى أنّه لم يجد الاهتمام الكافي والمطلوب.

ورغم حصول المفهوم على قبول الثقافات المختلفة إلا أنّه كغيره من المفاهيم الاجتماعية والسياسية لم يلق تعريفاً محدداً، وقد نما هذا المفهوم في صيرورة واضحة من مفكر لآخر، وقد نظر هيجل مثلاً إلى المجتمع المدني على أنّه وسيلة لحماية حقوق الأفراد واحتياجاتهم من أجل ضمان مجالات حرية الاقتصاد، في حين يرى ماركس المجتمع المدني على أنّه الميدان الذي تنمو فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة وفقاً للقانون والأخلاقيات البرجوازية السائدة، بين ميدان الصراع الطبقي بقطبيه البورجوازي والبروليتاريا (الخالدي، 2013، صفحة 195).

ومهما اختلفت التعريفات، فإنّ المجتمع المدني أصبح أكثر من ضروري لأنّه يساعد بشكل جدّي على تحقيق التنمية الشاملة في مختلف تجلياتها. فمن شروط نجاح استراتيجيات العمل ذات الصلة بالشأن العام هو توفّر مجتمع مدني قوي وناجح وقادر على التدخّل لصالح بناء ديمقراطية الدولة وإنهاء مجتمع الاستبداد والفساد.

فما يلاحظ اليوم أنّ مسألة النقاش الفكري الدائر حول ماهية المجتمع المدني ودوره لم تعد ترفاً فكرياً، وإنّما هي، على النقيض من ذلك ضرورة مجتمعية لا محيد عنها خاصّة في هذه المرحلة التاريخية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية الاستثنائية (فاضل، المجتمع المدني التونسي: من الإسهام في التحولات بعد 14 جانفي 2011 إلى نيل جائزة نوبل للسلام سنة 2015، 2016، صفحة 12)

ثمّة تعريفات عديدة لمفهوم المجتمع المدني تتحدّد حسب التموّج الفكري للشخص، وهي يمكن أن تترتب كالتالي: اعتباره:

- ضرورة ملحة تحول دون تحكّم الدولة في المجتمع والهيمنة عليه.

- ضرورة مرتبطة بوجود قطب ثالث يحدّ من هيمنة الدولة والسّوق ويؤدي دورا تعديليًا من الناحيتين السياسيّة والاجتماعية وحتى الاقتصادية.
 - مجتمع مكوّن من نسيج من الجمعيات والتنظيمات التي يمكن أن تؤدي وظائف سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية، وتكون وظيفة هذا النسيج التوسّط بين الدولة والمجتمع ومنع الهيمنة السياسيّة والاستفراد بالحكم. (Ferguson, 1992)
 - المجتمع المدني هو ضرورة هيكلية لأنّ المجتمعات لا تكون متوازنة ولا تكون العلاقة فيها طبيعيّة بين الدولة والمجتمع إلا بوجود مجتمع مدني متوازن وناجع وحياء جمعياتية محترمة وناجعة.
 - يعرف هيجل المجتمع المدني على أنه مجتمع منظم ومضاد للمجتمع العسكري (Hegel, 1991). إذن فالمجتمع المدني هو عمل إرادي وحرّ ويقوم على التطوّع باعتباره مكوّنًا من مجمل الجمعيات والرابطات والتنظيمات التطوعيّة التي تكون غير حكوميّة وغير عائليّة أي مدنيّة الهويّة، ذلك أنّ الانخراط في منطق المجتمع المدني يقتضي الاستقلالية عن الدولة. ويعرّف الفيلسوف هيجل المجتمع المدني كذلك على أنّه شرط تبلور الفردانية وظهور الفرد كقيمة اجتماعية، ذلك أنّ المجتمع المدني يبنّي أساسا على الفرد. ولذلك فلا بدّ من توزيع الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني من أجل تنظيم الشأن العام وترتيب أموره المدنيّة.
- وقد وصف كل من "كار ونورمان" المجتمع المدني بأنّه مصطلح غامض إذ أنّه يتضمن ديناميكية مستمرة، تختلف باختلاف الزمان والمكان، ووسم الباحثان المصطلح بأنّه المجال أو الفضاء الكائن بين الأفراد والدولة من ناحية وقوى السوق من ناحية أخرى. (Carr, 2008).
- وقد عرّف لوك "المجتمع المدني" بأنّه: المجتمع الذي دخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم التي تمتعوا بها في ظلّ القانون الطبيعي (Keane, 1988).

ولا غرابة في ذلك، فلم تعد الدولة والسوق تقدران على النهوض بكل الأعباء بل لا بدّ من مجتمع مدني يؤسّس قيما جديدة وفي مقدّمها قيم المواطنة الإيجابية والمتضامنة وانتماء الفاعل إلى المجموعة الموسّعة وضمان المشاركة السياسية والمجتمعية الفعّالة.

كما أنّ في الوطن العربي مصطلح المجتمع المدني له مرادفات عديدة، منها: المجتمع الأهلي، المجتمع المدني الأهلي، تجمعات المجتمع المدني الأهلي، جمعية، منظمة، ائتلاف جمعياتي وغيرها من المصطلحات. فمفهوم المجتمع المدني يشير إلى مجموعة من الأبنية أو التنظيمات أو الهياكل المجتمعية أو المؤسسات التطوعية الحرّة، السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية، تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة وتنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرّة تملأ المجال العام، بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

ومن جانبها أيضا تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية المجتمع المدني: بأنّه مجموع التنظيمات التطوعية والاجتماعية، والمؤسسات التي تقف في مواجهة هياكل القوّة المدعومة من الدولة، وهي في منطقة وسطية. (مان، 1994)

والمجتمع المدني أيضا هو مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم الناس إليها باختيارهم، وينشطون من خلالها، لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة. (الزغبى، 2007)

فالمجتمع المدني ليس فضاء فقط للتنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس مجرد تدريب على ممارسة الحياة الديمقراطية والحرية، بل هو فضاء لتجسيد مبدأ التضامن والتعاقد في المستويات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية. فمن الممكن كذلك أن يتدخّل هذا القطب الثالث ونعني به المجتمع المدني في مجالات الخدمات الاجتماعية والترفيه والرياضة والثقافة والتربية والبحث العلمي إضافة بطبيعة الحال إلى وظائفه السياسية المعتادة. (بليش، 2016)

ومن ثمة ففاعلية المجتمع المدني هي شرط من شروط فاعلية الديمقراطية وإلا كانت هشة وشكلية. والمتأمل في الأداء السياسي والمجتمعي في المنطقة العربية، تترأى له علامات بارزة عن ديمقراطية يكون فيها المجتمع المدني هزيباً والنسيج الجمعياتي مراقباً، إن لم يكن مسيطراً عليه من قبل تكنوقراط الدولة بمختلف هوياتهم في حين أنّ الحقل الجمعياتي معبئ للطاقت ومحض لها وقادر، إن توفرت الظروف والملابسات، على أن ينهض بدور القاطرة في المسار السياسي والانتقال الديمقراطي. ولهذا لا بدّ من حياة جمعياتية قوية وناجعة حتى تساهم في مراقبة أداء الدولة والمجتمع السياسي في مرحلة العولمة.

وعليه، فالجمعية هي تنظيم مؤسساتي يضمن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وهي هيكل من هياكل الاندماج السياسي والاجتماعي يدرّب الأفراد على الالتقاء وعلى توحيد إرادتهم والتعاون في مسائل محدّدة، قصد تنظيم العيش المشترك. كما أنّ المجتمع المدني هو "تعبير أساسي في الانتقال التعددي المستقرّ، وأنّ المجتمع المدني الحيوي يتمثّل في شبكة الاتحادات الطوعية، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنّها في الوقت ذاته تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها" (الفالح، 2002)

وفي هذا السياق، فالحياة الجمعياتية هي تلك الرغبة في الاتحاد والتعاون وتبني قضايا مشتركة، وهي إنشاء لفضاءات ومساحات مشتركة ومجالات للمشاركة والاندماج والتعبير الحرّ المستقلّ. فإذا ما تأملنا كتاب -Adam Ferguson Essai sur l'histoire de la société civile- فس نجد فيه هذا الحرص على أن تكون الحياة الجمعياتية عنصر مشاركة وشعور بالانتماء واحترام لذات الإنسان في إطار مجتمع مدني ناجح قادر على الحدّ من هيمنة الدولة وعنف الأفراد فيما بينهم.

2. وظائف المجتمع المدني

إنّ وظائف الجمعيات عديدة ومتعدّدة، ويمكن أن نذكر من بينها حماية المواطنين وتأمين حقوقهم وضمان مشاركتهم في الشأن العام (سياسياً و/أو مجتمعياً). ولعلّ ذلك ما يفسّر أنّ الديمقراطية الجديدة تعتمد على الهياكل الوسيطة بين المواطنين والسلطة المحلية أو السلطة المركزية وإلا كان الاحتكاك

مباشراً والصدام مؤلماً مثلما رأينا ذلك في مجتمعات عديدة نذكر من بينها تونس ومصر خلال سنة 2011 وغيرهما من المجتمعات العربية.

فأهمية الحياة الجمعياتية تكمن في المستويات التالية:

- تثبيت الحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية حتى لا يتم التوصل إلى مرحلة المجتمع المنفرد وغير المكترث بالشأن العام، وكأنّ الممثل (المبحث) عن الجمعية التونسية لمقاومة التهميش الاقتصادي والاجتماعي-دولة تونس- يؤكّد ذلك بقوله "نعم نحن قوة اقتراح ومتابعة ونهتم اهتماماً شديداً وفعالاً بالشأن العام، خاصة كل ما له صلة بأهداف ورسالة جمعيتنا، نحن نتحرك ونتابع ونبادر ولسنا بالجمهور الماكث والمنفرد فقط".
- ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتكريس حق الاختلاف خاصة وأنّ هناك شباباً مهمّشاً يطالب بحقوقه، في العيش والتشغيل والحياة الكريمة، وكأنّ الممثل (المبحث) عن الجمعية اللبنانية للمبادرة والتنمية -دولة لبنان- يؤكّد ذلك بقوله "نحن نعمل جاهدين على ضرورة تعزيز روح المبادرة لدى الأفراد والمجتمع، وكذلك نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب من الجنسين، وللشباب وزن كبير في تنمية المجتمع على كل الأصعدة، فقط تعطى له الفرصة".
- تقديس روح المواطنة والمشاركة وإعلاء حقوق الإنسان الأساسية والعامّة، هنا يمكننا استحضار ما قاله الممثل (المبحث) عن منظمة تموز للتنمية الاجتماعية -دولة العراق- "لننظمتنا خطة استراتيجية تستهدف من خلالها بناء القدرات البشرية وتأهيلها لكي تلعب دوراً فاعلاً في تشييد عراق جديد ديمقراطي تزدهر به ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وكل قيم التحضر والتمدن، ولكل ذلك صلة وثيقة بالتنمية الشاملة، التنمية ككل".

3. أهداف المجتمع المدني وخصائصه

يشتمل المجتمع المدني على الخبرات والمهارات وشبكات العمل اللازمة للعمل على القضايا التي تهم المجتمع كافة، سواء كانت قضايا قانونية-سياسية أم اقتصادية-اجتماعية أم إنسانية تنموية، ومن هنا تظهر أهداف المجتمع المدني على مستوى الفرد والمجتمع على حدّ السواء، لنذكر بعضاً منها كالتالي:

- ✓ اكتساب خبرات ومهارات حياتية لتنمية الذات مواكبة للعصر وللتطورات التي يشهدها المجتمع.
- ✓ التواصل الفعال والإيجابي مع الآخر رغم اختلافه (الدين، الجنس، العرق، الوضع الاجتماعي، النوع، اللغة...)، لأن الآخر يكملني ووجوده عبارة عن تنمية لذاتي ولشخصيتي.
- ✓ مدّ يد المساعدة للفئات المتضررة أثناء الأزمات التي تمرّ بها الدول والمجتمعات، وخاصة للفئات المهمّشة في مجتمعاتنا العربية.
- ✓ قوة تشخيص واقتراح ومتابعة، باعتباره العين التي تراقب مصالح الفرد والمجموعة في علاقة بالدولة والسلطة في أي حقبة زمنية تمرّ بها بلداننا العربية.

وعليه، يمكننا استنتاج بأنّ الخصائص الأساسية للمجتمع المدني، هي كالتالي:

- الاستقلال عن سيطرة المؤسسة الرسمية (الدولة).
- الارتباط بمصالح جماعات أو فئات محددة داخل المجتمع.
- القبول بفكر الآخر، بغض النظر عن الخلاف في المواقف والآراء والمصالح.

ثانياً: المجتمع المدني والتنمية الإنسانية: علاقة تأثر وتأثير

1. ماهية التنمية الإنسانية

هناك عدّة تعريفات للتنمية، تختلف باختلاف سياقها التاريخي، وتباين آراء من يوردها. وفي إطار تطوّر مضامين مفهوم التنمية، استحدث مفهوم التنمية الإنسانية، وجعلت من المفهوم عنواناً لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في نطاق البلدان العربية، تبناه برنامج الأمم المتحدة سنة 2002. وقام منطلق إحلال "إنساني" بدل "بشري" على أساس أنّ التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية.

إذ يرى نادر فرجاني محرّر التقرير أنّ نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أنّ لجميع البشر لمجرد كونهم بشراً حقّ أصيل في العيش الكريم جسداً ونفساً. وكذلك فإنّ مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة، أو حتّى عند التنعم المادّي، أو إشباع الحاجات الأساسية، وما شابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سموّ الإنسانية مثل التمتع بالمعرفة،

بالحرية واحترام تحقيق الذات (الفرجاني، 2005). كما يرى بأن مصطلح الخيارات الوارد في تقارير التنمية الإنسانية، يعبر عن مفهوم أرقى، يعود للاقتصادي الهندي أمارتيا سن A.SEN، أطلقه في الثمانينات ألا وهو الأحقيات، وهو الذي يعبر عن الحقّ البشري الجوهري في هذه الخيارات (فرجاني، 2006)

وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه "يمكن أن تعرّف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية لتوسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعدّدة، بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث أنّ الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنّه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتمّ بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تمّ تعزيزها." (الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية ، 2002)

وقد أورد التقرير أنّ هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية:

- تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.
- اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حدّ ذاته.
- تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

هذا التعريف يقودنا إلى التعريف الذي قدّمه الباحث في مركز دراسات الوحدة العربية بشير

مصطفى الذي يرى أنّ "مفهوم التنمية الإنسانية يستند إلى محورين اثنين:

- بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقى من خلال التمتع بمزايا الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم الحرية.
- توظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنيّة." (مصطفى،

(2004)

"وفي التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول "التنمية من أجل الناس" أنّ مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم

من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.(الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، 2002)

كما يرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية، وذلك للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق، وبرز هذا المفهوم بالدرجة الأولى لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي وذلك باستخدام عدد من المتغيرات الدالة على التمكين. ولقياس التنمية الإنسانية أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية مجموعة مؤشرات هي: الصحة، التعليم، المعرفة، الحرية وتمكين النوع.

2. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية

إذا ما اتفقنا على أنّ مستوى التمكين الذي تعكسه مستويات عليا من التنمية الإنسانية ما هي في النهاية إلا إقرار بحقوق لأصحاب الحقوق، يمكن القول حينها أنّ ما أوضحتها تقارير التنمية الإنسانية العربية من نقائص ثلاث (نقص المعرفة، نقص الحرية ونقص تمكين المرأة) هو عجز تسبّب فيها أصحاب الحقوق أو حملة الواجب، ويربط بين هذه الثنائية المجتمع المدني (منظمات وجمعيات)، ثم إنّ المطالبة بمثل هذه الحقوق هي في صلب مهام الجمعيات في مجتمعاتنا العربية، وتوافرها تمثل البيئة المواتية لنشاطها، ما يجعل العلاقة بينهما جدلية.

وفي هذا السياق كأنّ الممثلة (المبحوثة) عن جمعية أصدقاء مرضى التلاسيميا-دولة فلسطين- تؤكد ذلك بقولها "نحن نعمل على دعم ومناصرة حقوق المرضى في مختلف مجالات الحياة وتحسين قدراتهم في الوصول لخدمات شاملة ونوعية في مجالات الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي، بهدف تمكين المرضى من مواصلة حياتهم باستقلالية، والاعتماد على الذات والعيش في بيئة داعمة".

فيمكن للمجتمع المدني المساهمة في تحقيق التنمية الإنسانية وتغطية كل عجز يرد في تقارير التنمية الإنسانية أو يتم اكتشافه محلياً من خلال تشخيص بعض المنظمات أو الجمعيات أو حتى مراكز البحوث والدراسات من خلال ثلاث مداخل رئيسية، وهي:

✓ المدخل الأول: محاولة إحداث تغيير في البنية القانونية المحكمة في مجموع الحقوق، خاصة الفئات المهمشة منها.

✓ المدخل الثاني: يكون على المستوى الشعبي من خلال خلق ثقافة المواطنة خاصة لدى الشباب.

✓ المدخل الثالث: يمتثل هدفا استراتيجيا يتمثل في التنشئة السياسية والمجتمعية للتلاميذ والطلبة، ويعدّ من أهمّ المداخل.

فتنمية الإنسان هو جوهر التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان، ولعلّ هذا ما يؤكد شمولية عملية التنمية وأن التقسيمات الجامدة التي وضعت لها أساءت إلى عمليات التنمية تصورا وتخطيطا وتنفيذا، وأدت إلى غياب إطار تنموي شامل للنمو والتغيير النوعي في بنى المجتمع وعلاقاته، وكانّ ممثّلة (المبحوثة) جمعية الإمارات للتطوع -الإمارات العربية- تقرّ بذلك في قولها "تساهم جمعيتنا في تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة من خلال المشاركة في الحملات التطوعية لخدمة البلاد، خاصة أثناء التصدي لجائحة كوفيد-19 مثلا ، وحملات التعافي... أيضا جمعيتنا ساهمت وتساهمت في تقديم الدعم المعنوي للمتطوعين، هذا فضلا عن المشاركة في تنظيم الفعاليات والأحداث المحلية، هنا في بلادنا وأين تواجد أعضاء الجمعية... وأعتقد أنّ لهذا دور كبير في تحقيق التنمية الإنسانية وما لها من أثر وتأثير على الفرد وعلى المجموعة البشرية التي قد تشملها هذه الأنشطة".

بالتالي، تعبّر التنمية الإنسانية بهذا العمق عن سمة جوهرية وشاملة في العملية المجتمعية الهادفة إلى إجراء تحويل عميق في الحياة الإنسانية، بكل مظاهرها بما فيها مواجهة التحديات على أنواعها. إضافة إلى أنّ تغيّر الهيكله الحقوقية العالمية، أدى إلى إعادة النظر في مختلف حاجات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة، باعتبارها حقوقا لا بد أن يتعاون المجتمع المدني، الدولة والمجتمع الدولي لخلق آليات لتمكينها (الفئات المهمشة والضعيفة).

وكانّ ممثّلة (المبحوثة) جمعية أمل وكرامة -دولة الجزائر- تقرّ بذلك من خلال قولها " نحن نرى أنّ التنمية الإنسانية تكتمل بخدمة الفئات الضعيفة والمهمشة... فنحن عملنا ونعمل على تعزيز القدرات الشخصية والمهنية للمرأة المهمشة، حفظ كرامتها وكرامة الطفل... نقدم تدريبات في تطوير الذات

والمهارات الشخصية...الفرد جزء من الكل، نعمل على الفرد لنفرز في مجتمعنا جماعات بشرية تنعم بالتنمية الإنسانية...".

بالتالي كان ولازال للمجتمع المدني دور هامّ وأساسي في بناء الفرد وصقل مواهبه واكتسابه لمهارات وخبرات معرفية أو مهنية، ليحقق بذلك تنمية ذاتية، وتنمية الفرد لذاته تتحقق تنمية المجتمع، وصولاً إلى التنمية المجتمعية المنشودة التي تفرز تنمية إنسانية شاملة.

ثالثاً: المجتمع المدني ومجتمع المعرفة: ارتباط وعلاقة جدلية

1. مجتمع المعرفة: الماهية والخصائص

أ. ماهية مجتمع المعرفة

المعرفة هي عملية تمثيل للحقائق، فالمعرفة أمر شخصي بالنسبة للإنسان، فهي تتجسّد في شخصيته، يستعملها، هي مسألة شخصية خصوصية، أمّا المعلومات فهي على العكس من ذلك عامة ويمكن الحصول عليها. (مايكل، 2004)

ثمّ إن القدرة على جمع المعلومات وتحليلها كانت موجودة عبر تاريخ البشرية، ومع ذلك، فإن فكرة مجتمع المعرفة الحالي تقوم على الزيادة الهائلة في إنشاء البيانات ونشر المعلومات التي نتجت عن ابتكار تقنيات المعلومات الحديثة.

والفرق هنا بين مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات في أن مجتمع المعلومات يعمل على جمع البيانات الخام ونشرها، أما المجتمع المعرفي يعمل على تحويل المعلومات إلى موارد تسمح للمجتمع باتخاذ إجراءات فعالة وتحقيق النمو.

ولعلّ الحديث عن مفهوم محدد للمعرفة، أمر يفتقر للسهولة، بمثل ما يفتقر إلى الاتفاق بين أصحاب الفكر على تعريف محدد له، نظراً لأن المعرفة عملية جدلية معقدة تحدث بأشكال مختلفة، ولها مراحلها ودرجاتها في التطور، وتتضمن مساهمة قوى الإنسان وقدراته المختلفة عبر التجربة والممارسة المرتبطة بطبيعة وشكل النمط الاجتماعي - الاقتصادي من التطور بين هذه المجموعة البشرية أو تلك،

وبالتالي نحن أمام مفهوم متعدد المضامين والدلالات، المرتبطة بتطور حركة الواقع والفكر والمسار التاريخي للبشرية ككل.

فالمعرفة في هذا العصر "هي حصيلة هذا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على الحكم، لتوليد معرفة جديدة، وصولاً الى الحكمة أو ذروة الهرم المعرفي، واستخدامها في تقطير المعرفة إلى حكمة صافية، وتجاوز المتاح من المعرفة، وزعزعة الراسخ، من أجل فتح آفاق معرفية جديدة لترشيد استغلال الموارد واستخدام الوسائل والموازنة بين تحقيق الغايات وكلفة الوصول إليها" (علي، اقتصاد المعرفة ، 2003، صفحة 29) في عالم أصبحت البلدان المتقدمة والمهيمنة فيه، تتعاطى مع مفهوم العالم الإدراكي كنظير معرفي للعام الفيزيائي (المادي)، فكما حدد أينشتين الفيزيائي معادلته الشهيرة التي تربط بين الكتلة والطاقة، يقترح بروكز، في المقابل، ثنائية "المعلومات - المعرفة" كأساس للعالم الإدراكي، ومحركاً رئيسياً للاقتصاد الحديث. (علي، اقتصاد المعرفة ، 2003، صفحة 30).

كما يفهم مجتمع المعرفة بأنه توافر مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومة والاتصال. وهو مجتمع الثورة الرقمية، التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالمين، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياساً لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة والمعيشة وتشكيل الذوق الفني والقيم والمبادئ، فضلاً عن مضاعفة سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفي.

ثم إن المعرفة هي القيمة المضافة الأهم في مجال الثورة التكنولوجية، التي تبشّر بعالم ما بعد الحداثة والتصنيع، ويعدّ تسويق المعرفة المحرك الأول للتنمية المستدامة والحلبة الأهم للتنافس الدولي ومصدر القوة والمناعة للأمم المتفوّقة في إنتاجها، وامتلاك ناصيتها يؤهل أصحابها لبسط نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على غيرهم، ففيه يحظى التعليم والثقافة والاتصال واستخدام الذكاء الاصطناعي وتأهيل الإنسان بمناهج ومحتويات البرامج الراقية لأن يغدو فعالاً ومبدعاً في مؤسسات تسهر على زيادة الإنتاج وتفعيل آليات التفكير والتجديد والاختراع والمردودية العالية. (البيضان، 2013، 1)

وعليه، ففي مجتمع المعرفة تلعب المعرفة دوراً حاسماً ومتعاضماً في تشكيل بناها المجتمعية، وأدائها في مجالات الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسي. وفي حياة أفراد هذا المجتمع يزداد المدخل المعرفي، ويتعاضم في الحياة اليومية، بشكل عام، وفي مجال العمل أو الدراسة، بشكل خاص.

كما أنّ مجتمع المعرفة هو "المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية، تلك التي تضمّ سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمرّ للقوة العاملة للمعلوماتية التي تقوم بإنجاز وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات" (فتحي، 2006)

ففي مجتمع المعلومات تشكل المعلومة المادة الخام الأساسية، إذ أنّ استثمارها يؤدّد المعرفة، فالمعلومة تولّد معلومة أخرى، ويصبح المجتمع المعلوماتي متجدّداً ومتطوراً، بالتالي أصبح للمعلومات مكانة مهمّة وأساسية في تكوين المجتمع الجديد، وقد وفّرت شبكات الاتصال والحواسيب خدمات معلوماتية وقدرة على استخدام التكنولوجيا في مجال الفكر والعقل الإنساني والاتصال ونظم الخبرة والتطور العالية. (قنديل، 2007)

إنّ إقامة مجتمع المعرفة يتطلّب ردم الفجوة المعرفية الرقمية التي تقوم وتعتمد على البحث العلمي وامتلاك التقنيات العلمية، إذ أنّ انتشار الأمية وضعف وتيرة النهضة الفكرية والعلمية والثقافية تشكل تحدياً كبيراً أمام إقامة مجتمع المعرفة، لذلك يتطلب امتلاك الثورة التكنولوجية اعتماد تنمية مستدامة وإتاحة المعرفة وامتلاكها بشكل عادل، وتعبئة جهود قطاعات المجتمع وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، لتسهم في بناء مجتمع المعرفة. (البيضاني، 2013).

ب. خصائص مجتمع المعرفة

لمجتمع المعرفة خصائص وجميعها تدور حول توظيف المعرفة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تميزه عن غيره من المجتمعات الزراعية والصناعية.

وعليه يتميز مجتمع المعرفة بعدد من الخصائص ومنها توافر مستوى عالي من التعليم، ونمو متزايد من قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها وتوظيفها في الانتاج وتحول مؤسسات

المجتمع الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني الى هيئات ومنظمات ذكية وفاعلة مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها الى خطط تنظيمية بفضل مراكز البحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة مما يساعد في خلق مناخ ثقافي يمكنه فهم التحولات والتغيرات ويتجاوب معها (الظاهر، إدارة المعرفة، 2009، صفحة 61).

كذلك يمتاز مجتمع المعرفة بأنه مجتمع يعتمد في تطوره ونموه بصورة رئيسة على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، أي انه يعتمد على ما يسميه البعض "بالتكنولوجيا الفكرية"، تلك التكنولوجيا التي تضم سلفا سعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات. (محجوب، 2006)

كما ان مجتمع المعرفة يتسم بأنه يؤمن النفاذ الحر والشامل الى المعلومات لجميع أفراد المجتمع وهذا مرتبط بتوفر التكنولوجيا اللازمة المتمثلة بوجود البنية الأساسية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن وجود القوانين التي تحفظ حقوق المواطنين بالوصول الى المعلومات، ضمن إطار من الحرية والشفافية والتي تعد أمرا أساسيا في توسع النفاذ الى المعلومات. (الأسكوا، 2007)

كما يتصف مجتمع المعرفة بأن معظم أفراده يستخدم المعلومات بشكل مكثف سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين للمعلومات، وإنشاء مراكز نظم معلومات توفر فرص أفضل للتعليم. ويظهر في هذا المجتمع قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد، وهناك كثير من الدول أصبح فيها قطاع المعلومات وتجهيزها وتوزيعها كنشاط اقتصادي رئيس. (السرطان، 2019)

ت. أسس قيام مجتمع المعرفة

هي عديدة ونذكر منها ما يلي:

✓ إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمائها بالحكم الصالح.

- ✓ النشر الكامل للتعليم راقى النوعية.
- ✓ توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات المجتمعية.
- ✓ التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل منفتح مستنير.
- ✓ التحول النوعي الواضح في تركيبة الموارد البشرية العاملة في مختلف منظمات المجتمع.
- ✓ زيادة الاهتمام برأس المال الفكري
- ✓ تطور نماذج لعلاقات المنظمات بعضها ببعض يعتمد على مفاهيم الترابط والتحالف وتبادل المنافع.
- ✓ التوجه نحو المنظمة الالكترونية.
- ث. أبعاد مجتمع المعرفة

لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة وهي كالتالي:(الظاهر، إدارة المعرفة ، 2009 ، الصفحات 31-

(33)

- البعد الاقتصادي: إذ تعد المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساس للقيمة المضافة، وهذا يعني ان المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في نشاطاته المختلفة هو المجتمع القادر على المنافسة في العصر الحالي.
- البعد التكنولوجي: أي انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالمعلوماتية وتطويرها حسب ظروف كل مجتمع.

• البعد الاجتماعي: إذ يعني مجتمع المعرفة وسيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومات في حياة الإنسان. فيصبح عندئذ لا فائدة من العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص مما سي طرح مفهوما جديدا هو (العمالة المعرفية).

• البعد الثقافي: أي إعطاء أهمية للمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة بين مختلف طبقات المجتمع. كما ان مجتمع المعرفة يحتاج الى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج المعلومة ويستهلكها، أي يحتاج الى محيط ثقافي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية لمجتمع المعرفة.

• البعد السياسي: أي إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعرفة. وهذا لا يحدث إلا بتوفر حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمشاركة السياسية الفاعلة.

2. دور المجتمع المدني في إنتاج مجتمع المعرفة

يتعاطف الاهتمام بالمعرفة كل يوم مع ثورة المعلومات وبروز مفهوم مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة وتكثيف البحوث في الدور المعرفي للفاعلين المختلفين في المجتمع ومن بينهم منظمات المجتمع المدني في مجالات إنتاج المعرفة، نشر واقتسام وتطبيق المعرفة التي تضطلع بدور رائد في إنتاج ونشر المعرفة وتطبيقها وذلك بالإصدارات التي ينشرها في كتب ومجلات وأوراق مطبوعة أو منشورة في الانترنت وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، أحد ركائز الحكم الراشد بجانب الدولة والقطاع الخاص، إذ أنّ القوة المعرفية للمجتمع المدني تزداد عمقاً وتجذراً وثباتاً بالرغم من التحديات التي تواجهه في مجالات المعرفة المختلفة .

وكأنّ ممثل (المبحوث) منظمة الجذور للتنمية - دولة السودان - يؤكد ذلك في قوله "نحن باسم جمعيتنا نقوم بنشر الكتيبات والمطبوعات والدوريات واستخدام كافة وسائل الإعلام الأخرى من أجل

ترسيخ مفاهيم التنمية والتطوع، وذلك بنشر الإعلانات والتوجيه والدعوة للمشاركات من خلال مجموعات الواتساب الخاصة بأبناء المناطق التي تعمل فيها تركيز النشاط...".

يؤدي المجتمع المدني دوراً مهماً في خلق مجتمع المعرفة، وهناك ارتباط وعلاقة جدلية مهمة بينهما، إذ أنّ المنظمات والجمعيات بالمجتمع المدني تعمل في مجال نشر وتنمية حقوق الإنسان، ومع مرور الوقت تصبح هذه الجمعيات والمنظمات هي الكيان المدافع عنها، وتلعب دوراً مهماً في التأثير على الرأي العام والوعي الاجتماعي والدعوة لأفكار المساواة، والتعددية الثقافية والسياسية، واحترام قيم حقوق الإنسان.

وكأنّ ممثّل (المبحوث) منصة التمكين للتدريب والتطوير-دولة الأردن- يقرّ بذلك في قوله "في هيكلنا المجتمعي نعمل على تقديم تدريب نوعي مميز جاذب لتوفير فرص العمل و الفرص التطوعية، ونحن نسعى جاهدين نحو منصة تدريب عالمية مستدامة، منصة شبابية تطوعية تهتم بنشر ثقافة التدريب و التعليم...حيث التقنية العالية والمعلومات الكافية التي تراعي كافة المستويات، لتكون فكرة المنصة تتمحور حول إفادة كافة شرائح المجتمع الأردني و العربي أيضاً...".

كما أنّ المجتمع المدني يشكّل مناخاً ملائماً لنمو المعرفة والمعلوماتية، كالإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات. يعني ذلك أنّ دوره مهمّ، فعّال ومؤثر في تحقيق التنمية، وربط الفرد بقضاياها على كل الأصعدة.

لكن مقابل ذلك، يواجه المجتمع المدني العربي العديد من العقبات وهي تحديات كبيرة بعضها مزمن والآخر يستجد بفعل التغييرات التي تطرأ على المجتمع، وهذه المعوقات والتحديات تتمثل في محدودية التمويل مثلاً، وقلة التعاون والتشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لأسباب أحيانا تكون واضحة وأحيانا أخرى تكون غامضة، و قلة أعداد المتطوعين بسبب ضعف ثقافة التطوع لدى المواطن العربي وقيود الاطار القانوني والتشريعي السائد في بلداننا العربية.

فضلا عن أنّ منظمات المجتمع المدني تواجه مشكلة عدم التنسيق والتشابك فيما بينها من جهة، وغياب التنسيق بينها وبين القطاع الخاص والحكومي من جهة ثانية، وقله وعي وإدراك أهمية كل

قطاع، والافتقاد الى الخطة أو الإستراتيجية المشتركة التي يجبان تعمل بها هذه الأطراف الثلاثة، على الرغم من وجود رؤية إستراتيجية متقابلة بدور مستقبلي اكبر لمنظمات المجتمع المدني في إتاحة المعلومات وتطوير المعرفة من خلال وجود بواذر لسياسات أكثر انفتاحا على المعلومات ومشاركة مجتمعية قد تحقق أداء أفضل في التنمية واعتماد مشاريع معلوماتية وقواعد بيانات طموحة، تأخذها في سياق مجتمع المعرفة بكل حيثياته وأسسه.

فالمعارف والمعلومات تأثير كبير على حياة الإنسان، لأن تبادل المعارف والمعلومات بشتى الوسائل، ولا سيما من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يفضي إلى تحويل الاقتصادات والمجتمعات نحو الأفضل والأرقى والأسمى. بحيث يكون العمل في سبيل بناء مجتمعات معرفة جامعة وتمكين المجتمعات المحلية عن طريق زيادة الفرص المتاحة للانتفاع بالمعلومات والمعارف. ولا بد من بناء مجتمعات المعرفة على أربعة أسس، هي حرية التعبير، وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، واحترام التنوع الثقافي واللغوي، وتوفير التعليم الجيد للجميع.

وكانّ الممثلة (المبحوثة) عن مركز عطاء للأسرة والمرأة -دولة المغرب- تؤكد ذلك بقولها "مركز عطاء ساهم و بقوة في إحداث فارق على مستوى الجمعيات التي تشتغل على مستوى مدينة آيت ملول، فمن الثقافة "الاحسانية"، التي لا ننكر أبدا أهميتها و دورها داخل المجتمع، إلى ثقافة مؤسساتية تعتمد على مقاربة حقوقية و تهدف إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني و أهل القضية في المواضيع التي نشغل عليها...".

لتضيف "...و تواجد مشروع "ماتخافيش" مثلا الذي اشتغلنا عليه كان له أثر ممتد على مستوى منطقة المغرب الكبير و الشرق الأوسط أيضا، مما ساهم في تطوير الحملة و العمل أكثر على إحداث فارق من خلال تقييم و توزيع استمارات و تعامل مباشر مع أهل القضية، أو مع شركاء آخرين يتناولون نفس الموضوع، يعني تبادل المعارف والمعلومات والبيانات يساهم في تطوير الهيكل الجمعياتي والفئة المستهدفة، وبالتالي تطوير ونمو الدولة مجتمعيًا ومعرفيًا...".

بالتالي، قد نختصر علاقة المجتمع المدني في بلداننا العربية اليوم بمجتمع المعرفة في هذا الثالث: إنتاج المعرفة -بناء للذوات الفردية -تشكيل للبنى المجتمعية، لتكتمل بذلك لدينا الصورة حول هذه العلاقة الجدلية.

الدراسة الميدانية

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عينة قصدية متكونة من عدد من الناشطين بالمجتمع المدني والممثلين عن جمعيات ومنظمات بالمجتمع المدني ببعض البلدان العربية وبمراعاة عدة متغيرات بما فيها السنّ والمستوى التعليمي والحالة المدنية والنوع والدولة وسنة تأسيس الجمعية أو المنظمة، إضافة إلى أهداف الجمعية، رؤيتها ورسالتها المجتمعية.

وكان ذلك بإتباع المنهج الكيفي للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع المدروس، بحيث تمّ استخدام تقنية الملاحظة المباشرة باعتبار الباحثة ناشطة بالمجتمع المدني وفاعلة بأكثر من جمعية. وكذلك تقنية المقابلة، بإجراء مقابلات مع بعض الفاعلون الاجتماعيون بما فيهم ممثلين عن جمعيات، أو ممّن شاركنا في مبادرات مجتمعية وجمعياتية.

جدول عدد 1: قائمة المبحوثين /الممثلين عن الجمعيات في دولهم (البلدان العربية)

اسم الجمعية	سنة التأسيس	الدولة	مهمة المبحوث
01	2012	تونس	رئيس الجمعية
1. الجمعية لمقاومة التهميش الاقتصادي والاجتماعي			
2. مركز الديمقراطية	2016		رئيسة المركز

			للجميع Democracy For All	
أمين سرّ مجلس الإدارة	فلسطين	1996	جمعية أصدقاء مرضى الثلاسيميا	02
عضو بالجمعية	الإمارات العربية المتحدة	1996	جمعية الإمارات للتطوع	03
منسق المنظمة في محافظة الديوانية	العراق	1997	منظمة تموز للتنمية الاجتماعية	04
رئيسة المركز	المغرب	2015	مركز عطاء للأسرة والمرأة	05
مسؤولة التواصل ومديرة المشاريع	الجزائر	2021	جمعية أمل وكرامة	06
رئيس مجلس الإدارة	السودان	1997	منظمة الجذور للتنمية	07
رئيس الجمعية	لبنان	2016	الجمعية اللبنانية للمبادرة والتنمية	08

09	منصة التمكين للتدريب والتطوير	2022	الأردن	عضو/ قائد كشفي
10	1. سكندريلا لإدارة الفنون	2005	مصر	المدير العام
	2. الجمعية المصرية لأصدقاء أنميا البحر المتوسط	1991		عضو بالجمعية
11	فريق جمعة خير	2022	البحرين	عضو بالجمعية
12	*Arab Youth Climate Movement Qatar LLC(G) (AYCMQA)	2019	قطر	المدير التنفيذي
13	رابطة الأخوة الليبية التونسية للتواصل	2012	ليبيا	عضو بالجمعية

وقد أدى هذا التمشي المنهجي إلى إثبات الفرضيتين اللاتي انطلق منهما البحث وهما -أولاً- أن للمجتمع المدني (جمعيات أو منظمات) دور وأثر في تحقيق التنمية الإنسانية-المجتمعية وعلى توعية أفراد المجتمع وتأطيرهم. و-ثانياً- وجود علاقة وثيقة بين قوة المجتمع المدني وفاعليته على كل المستويات وإنتاج مجتمع المعرفة والمعلومات.

النتائج

على اعتبار أنّ المجتمع المدني هو ذلك القطاع الثالث الذي أصبح يتساوى مع القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى اعتبار أنه قوة تشخيص واقتراح ومتابعة دائمة، نستنتجماً سبق أنّ المجتمع المدني بجمعياته ومنظّماته أصبح ضرورة مصيريّة في بناء الدول لأنفسها وفي نحت تاريخها لدى شعوبها.

كما لاحظنا أنّ المجتمع المدني هو قوة ناضجة وفاعل أساسي في بلداننا العربية، ولا يزال محوريا خاصة في ظل هذه الأزمات العالمية العنيفة، وبصفة خاصة دوره الفعليّ في مناطق الظلّ والمناطق النائية من الوطن العربي، وكذلك ما يقدمه من خدمات للفئات المجتمعية الهشة والضعيفة.

كما يصحّ القول هنا بأنّ مجتمعاتنا العربية تعاني من فجوة هائلة في مجال المعلوماتية، وعلى اعتبار أنّ الدولة تشكل حجر الزاوية في أي مشروع لبناء مجتمع عربي معرفي، يقع على عاتقها مهمّات كبيرة، أولها التعليم وتطوير أنظمتها ونشره، الاهتمام بالمراكز المعنية بتكنولوجيا المعلومات، فلا بد من إعطاء دور وأهمية للمجتمع المدني من خلال تكوين الجمعيات والنوادي المعرفية والتعبير عن حرية تداول المعلومات، فضلا عن دورها في مجال نقل الديمقراطية وثقافة المجتمع المدني والتسامح والحوار وقبول الآخر رغم اختلافه، وأهمية دوره في تكوين الناشئة كذوات ستكون فاعلة في المستقبل.

المجتمع المدني هو قوة مجتمعية في تحقيق التنمية على كل المستويات وخاصة التنمية الإنسانية- البشرية، لأنه يعمل على تكوين القيادات المجتمعية، إكسابهم مهارات عملية وحتى شخصية علائقية، وما لذلك من أثر إيجابي على تنمية المجتمعات.

فضلا على أنّ للمجتمع المدني دور في إنتاج مجتمع المعرفة والمعلومات من خلال توحّي النهج التكنولوجي في التواصل مع الآخر، إن كان أفراد أو هياكل مجتمعية، هو ثالث -المجتمع المدني، التنمية الإنسانية، مجتمع المعرفة- محوره الإنسان، ينمو بالإنسان، ويتطور بتطور مهارات الإنسان، ليعود بالفائدة على الإنسان.

بالتالي، يرتبط مجتمع المعرفة بالثقافة، فيما يخص إطلاق العنان للمواهب الإبداعية والاهتمام بالعامل التكنولوجي لنشر الوعي وصناعة الفكر البشري، ف "الاتصال بالآخر ليس أسير الأسوار..." على حد تعبير الشاب نشاد شافي المدير التنفيذي لجمعية Arab Youth Climate Movement – Qatar (AYCMQA) بدولة قطر.

كما أنّ من أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها هي اعتبار مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي تتاح فيه الاتصالات العالمية، وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعاً واسعاً، والتي تصبح فيه المعلومات لها تأثير على الاقتصاد وكل المجالات، وتحديدًا التأثير على الفرد.

كما أنّه وأمام عدّة تحديات تمّ طرحها من كل المبحوثين نتوصل لإستنتاج بأنّه من الضروريّ اليوم تعزيز وعي المواطنين بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، كما ضرورة إشراكهم في عملية صنع القرار على المستوى المحلي والوطني. بالتالي يكون ذلك ذو صلة بدور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية وكذلك علاقته الترابطية والثيقة بالمواطنة على اعتبار أنها الغاية القصوى التي من أجلها تعمل المؤسسات المعرفيّة، وهذا ما جاءت عليه وبه الدراسات السابقة التي تمّ اعتمادها في بحثنا.

خلاصة وتوصيات:

إنّ حركة المجتمع المدني -باعتباره أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية- المعنية بتغيير واقع البلدان العربية الراهن وذات العلاقة بترسيخ مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية وإنتاج مجتمع المعرفة، تحتاج بدورها إلى دفعة قويّة من طرف الدولة لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ورؤيتها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها والتشبيك على المستوى الوطني والدولي، من خلال التشريعات والقوانين التي تسمح بمساحة من الحرية للجمعيات للتدخل لصالح الفرد والمجتمع بكل فئاته إبان الأزمات وأيضاً في حالات الاستقرار المجتمعية.

ففي مجال تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني يجب أن يتمّ رفع مستوى أداء المشاركين فيها بالتدريب والاستفادة من التجارب المتقدمة والمماثلة في ذات المجال. إضافة إلى الحرص على استقلالية هذه المنظمات وضمان حريتها في ممارسة عملها، وأهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع

المدني بالسعي لإقامة تشبيك فيما بينها وذلك لتعزيز فاعلية كلاً منها على اعتبار أنّ لحمة وتضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني باختلاف مجالاتها تعدّ آليات دعم الديمقراطية وتحقيق التنمية الإنسانية، وصولاً إلى التنمية المستدامة.

علاوة على ضرورة احترام تنوع مؤسسات المجتمع المدني وذلك بتعزيز هياكل الحوار ووسائل الإعلام والتفاعل فيما بينها لتبادل الخبرات والمعارف والتجارب وتعزيز روح التضامن والتواصل الإيجابي فيما بينها، ولصالح الفرد والمجموعات والدولة.

انطلاقاً مما تقدّم ولكي يكون وطننا العربي ضمن أسرة مجتمع المعرفة ولغرض مواكبة التقدّم في مجال المعرفة والمعلومات واللاحق بركب الدول التي حققت قفزات كبرى في هذا المجال ينبغي إعطاء أهمية أكبر للوعي بقيمة المعلومات والاهتمام بإدخال تقنيات المعلومات في مؤسساتنا ومراكزنا العلمية والبحثية، على اعتبار أنّها تمثّل أهمّ عناصر الإنتاج في الوقت الحاضر، ولا بد من إدراك الفوائد التي يترتّب عليها استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، إذ يتمثّل الاستخدام الأمثل للمعرفة والمعلومات عبر شبكة ونظم المعلومات الحديثة والمتطورة إلى تخفيضات كبيرة في كلفة العديد من الخدمات التي تقدّمها إليهم في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية وغيرها.

وهنا يصحّ لنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة، فاعتبار أنّ للمجتمع المدني دور مهمّ وأثر واضح في تحقيق التنمية الإنسانية وفي إنتاج مجتمع المعرفة في البلدان العربية يبقى رهين التغيرات التي تشمل القوانين والتشريعات وكذا العقلية والثقافة المجتمعية التي تدعو ضمناً لتفعيل دور الجمعيات والمنظمات كمكمل للدولة في مهامها المجتمعية التي تتطلب تشخيصاً حينياً ودقيقاً لكل بيئة مجتمعية على حدى.

وعليه فلا بدّ من تضافر الجهود نحو:

- تسخير التكنولوجيا والمعرفة لتسريع التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية.
- اعتبار مسألة تشريك المجتمع المدني المحاييد ضرورة مجتمعية.

- التصدي إلى كل القضايا المتعددة المتعلقة بمجتمع المعلومات والمعرفة والتي قد تعرقل مساره، هو أمر في غاية الضرورة.
- اعتبار مسألة انعقاد قمة عالمية لمجتمع المعلومات والمعرفة أمراً على غاية كبيرة من الأهمية.
- التأكيد على ضرورة الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتوسع في إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق و تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في العمل على تجميع وفهرسة البيانات والمعلومات والربط بين قواعد البيانات الخاصة بشركاء المجتمع المدني، لتسهيل التواصل والتشبيك الإيجابي.
- إيجاد سبل لدينامكية مجتمعية عربية ترسخ بيداغوجيا حقيقية تقول بروح الوفاق، التسامح، الأخوة، التضامن والمشاركة بوعي ومسؤولية في المهام الوطنية وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فضلا على ديناميكية مجتمعية عربية يكون محورها المواطن وهدفها تنمية إنسانية للجميع ومجتمع معرفة من حقّ المواطن أينما حلّ.

بالتالي، فمثلا نعتبر ونقرّ بأنّ المجتمع المدني هو قوة تشخيص واقتراح ومتابعة، وهو قطاع ثالث إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص في دولنا العربية، نقرّ اليوم بأنّه أصبح أيضا وسيلة لتحقيق التنمية الإنسانية، ووسيلة أيضا لإنتاج مجتمع المعرفة والمعلومات.

وصفوة القول هنا، صار العلم ساحة للوغى، تتبارى فيها الدول، من أجل مواصلة الركب الحضاري، وإنجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، على الرغم من التحديات الكثيرة والمتنوعة، ويعد مجتمع المعرفة بالنسبة للعالم العربي ضرورة حتمية، تجعل مصير أمة مقيد ببناء اللبنة الداعمة لكيان معرفي وعلمي متين في خدمة كيان مجتمعي واعي، ومتشاكب لخدمة المصلحة العامة.

يبدو مجتمع المعرفة العربي تطلعا كبيرا أو حلما منشودا، لكن تحقيق العظام رهين بصدق العزائم، فالإرادة المسؤولة والإدارة الحكيمة لمختلف مرتكزات المعرفة هي سبيل مستقبل عربي عنوانه:

العلم هو الحل لتحقيق تنمية إنسانية شاملة، ولقيام مجتمعاتنا على قوة ثالثة محايدة وهي المجتمع المدني.

قائمة المصادر والمراجع (APA)

قائمة المراجع العربية

- ابراهيم سعد البيضاني. (16 08، 2013). دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة . تم الاسترداد من <https://alger-2.yoo7.com/t131-topic>
- ابراهيم سعد الدين. (1993). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. القاهرة، مصر: مركز ابن خلدون .
- ابراهيم سعيد البيضاني. (16 08، 2013). دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة . تم الاسترداد من <https://alger-2.yoo7.com/t131-topic>
- أبو حلاوة كريم. (1999). إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني . عالم الفكر ، 11.
- الأسكوا. (2007). الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية . الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية .
- أماني فنديل. (2007). سلسلة كتيبات الإعلام والمجتمع المدني شركاء من أجل التنمية . القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية والمركز الثقافي البريطاني .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية . الأردن : أيقون للخدمات المطبعية .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002. الأردن: أيقون للخدمات المطبعية .

- بشير مصطفى. (2004). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003. مجلة المستقبل العربي ، 134.
- حسناء محمود محجوب. (2006). الطريق إلى مجتمع المعرفة . سلسلة قضايا القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص. 11.
- حسين أحمد دخيل السرحان. (14 06، 2019). خصائص مجتمع المعرفة . تم الاسترداد من مركز عدل لحقوق الإنسان : <https://adelhr.org/portal/6185>
- سعد الله أبو ريده. (1999). المجتمع المدني وحالة العالم الثالث. عمان، الأردن: الدار الأشرفية للطباعة والنشر.
- عبد الهادي، محمد فتحي. (07 06، 2006). مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات . تم الاسترداد من منتديات للمكتبات وتقنية المعلومات : <http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=4882>
- عزمي بشارة. (1998). المجتمع المدني: دراسة نقدية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- عزمي بشارة. (1998). المجتمع المدني: دراسة نقدية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- علي زيد الزغبى. (2007). واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله. الكويت : مجلة العلوم الاجتماعية .
- فاضل بليبش. (2016). المجتمع المدني التونسي: من الإسهام في التحولات بعد 14 جانفي 2011 إلى نيل جائزة نوبل للسلام سنة 2015. تونس : مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
- متروك الفالح. (2002). المجتمع المدني والدولة في البلدان العربية، . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ميشيل مان. (1994). موسوعة العلوم الاجتماعية . القاهرة مصر : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع

- نادر الفرجاني. (12 06، 2005). التنمية بالبلاد العربية . تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/nr/exeres/57d04386-b495-4132-85e3-5d76afe.htm>
- نادر فرجاني. (19 05، 2006). التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة في البلدان العربية . تم الاسترداد من <http://doc.abhatoo-net.ma./IMG/doc/Tanmia4.doc>
- نبيل علي. (2003). اقتصاد المعرفة . وجهات نظر ، 29.
- نبيل علي. (2003). اقتصاد المعرفة . وجهات نظر ، 30.
- نعيم ابراهيم الظاهر. (2009). إدارة المعرفة . عمان : عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع.
- نعيم ابراهيم الظاهر. (2009). إدارة المعرفة . عمان : عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع .
- هيل مايكل. (2004). أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

قائمة المراجع الأجنبية

- Carr, D. a. (2008). *Global Civil Society* .The Johannesburg world summit on Sustainable Development Geoforum, 39.
- Ferguson, A. (1992). Essai sur l'histoire de la société civile. Dans A. Ferguson, *Essai sur l'histoire de la société civile*. P.U.F.
- Hegel. (1991). Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme. Dans Hegel, *Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme*. éditions du CNRS.

- Keane, J. (1988). *Civil Society and the State*. New European Perspectives .

الملاحق

*ملحق عدد 1: دليل المقابلة الموجهة للمبجوثين (الناشطين بالمجتمع المدني)

أولاً: معطيات عامّة

1. اسم الجمعية
2. سنة التأسيس
3. الدولة
4. اسم المبحوث (اختياري)
5. صفة المبحوث داخل الجمعية
6. أهداف الجمعية
7. رؤية الجمعية ورسالتها

ثانياً: دور الجمعية في تحقيق التنمية الإنسانية

1. ما التنمية الإنسانية؟
2. ما ملامح التنمية الإنسانية في مجتمعاتكم المحلية؟
3. كيف ساهمت الجمعية في تحقيق التنمية الإنسانية على مستوى محلي؟
4. ما تحديات العمل الجمعياتي في علاقة بالتنمية الإنسانية؟

ثالثاً: دور الجمعية في إنتاج مجتمع المعرفة

1. ماذا يعني مجتمع المعرفة؟
2. هل تنطبق صفة مجتمع المعرفة على كل مجتمعاتكم المحلية؟
3. فيما يتمثل دور الجمعية/ أو العمل الجمعياتي عامة في علاقة بمجتمع المعرفة؟
4. فيما تتمثل العلاقة بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة؟
5. ما تحديات المجتمع المدني في علاقة بإنتاج مجتمع المعرفة؟